

## التخلص العام

تنفيذ تدابير قانون حماية العدوى بمناسبة قيود خروج جائحة كورونا

إعلان من وزارة ولاية ساكسونيا للشؤون الاجتماعية والتماسك الاجتماعي  
المؤرخ بتاريخ 22 مارس 2020، المرجع: 10 / 5422-15

تصدر وزارة ولاية ساكسونيا للشؤون الاجتماعية والتماسك الاجتماعي (SMS) على أساس §28 الفقرة 1 قانون حماية العدوى (IfSG) بالاقتران مع § 54 IfSG و § 1 الفقرة 1. 2 مرسوم حكومة ولاية ساكسونيا ووزارة ولاية ساكسونيا للشؤون الاجتماعية والتماسك الاجتماعي لتنظيم المسؤوليات بموجب قانون حماية العدوى وتسييد تكاليف اللقاحات وتدابير الوقاية الأخرى المؤرخة في 9 يناير 2019 ، المعدلة بمرسوم 13 مارس 2020 ما يلي

## التخلص العام

1. يحظر مغادرة المنزل دون سبب وجيه.
2. الأسباب الوجيهة على وجه الخصوص:
  - 2.1. تجنب الخطر المباشر على الحياة والأطراف والممتلكات،
  - 2.2. أداء الأنشطة المهنية (وهذا يشمل أيضًا الطريق من وإلى مكان العمل المعني)،
  - 2.3. هناك والعودة إلى رعاية الأطفال في حالات الطوارئ وفقًا للتوجيه العام للرسائل القصيرة فيما يتعلق بمراكز الرعاية النهارية والمدارس في 18 مارس 2020 وإلى مرافق الرعاية النهارية وفقًا للتوجيه العام للرسائل القصيرة من 20 مارس 2020 أو رعاية بديلة للأطفال مرتبة بشكل احترافي ،
  - 2.4. ضمان أمن الإمدادات للسكان، بما في ذلك خدمات الجمع والتوصيل (أيضًا كجزء من العمل التطوعي)،
  - 2.5. تصور حركة التسليم اللازمة ، بما في ذلك البريد وطلب البريد،
  - 2.6. الرحلات التي تقوم بها فرق الإطفاء أو أفراد الإنقاذ أو السيطرة على الكوارث إلى القاعدة أو الموقع المعني،
  - 2.7. استخدام خدمات الرعاية الطبية والنفسية والبيطرية (مثل زيارة الطبيب، والعلاجات الطبية والمشورة المتخصصة الإلزامية ، بالإضافة إلى التبرع بالدم والبلازما)، وكذلك زيارة أقارب المهن الطبية والمهن الصحية، بقدر ما هو مطلوب على وجه السرعة من وجهة نظر طبية (مثل الأطباء النفسيين والمعالجين الفيزيائيين أيضًا في دور رعاية المسنين) أو في سياق الرعاية الرعوية التي تمس الحاجة إليها،

2.8. طرق التوريد للعناصر اليومية (التجزئة لبيع المواد الغذائية، وتجارة الجملة، وأسواق المشروبات ، وأسواق مستلزمات الحيوانات الأليفة، والصيدليات، ومخازن الأدوية ، ومخازن الإمدادات الطبية، وأخصائيي البصريات، وأخصائيي السمع، والبنوك، وبنوك التوفير، بالإضافة إلى أجهزة الصراف الآلي، ومكاتب البريد، ومحطات البنزين، والسيارات وورش الدراجات الهوائية ، والتنظيف الجاف، ومغاسل الملابس، ومبيعات الصحف وما شابه ذلك من تقديم وثائق التصويت البريدية)،

2.9. تصور التعيينات المؤجلة مع السلطات والمحاكم والمحضرين والمحامين وكتاب العدل،

2.10. زيارة الأزواج وشركاء الحياة وكذلك شركاء المعاشرة على المدى الطويل والأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة والمرضى أو الأشخاص ذوي الإعاقة (خارج المؤسسات) وممارسة الحضانة في المجال الخاص المعني،

2.11. مرافقة الأشخاص والقصر الذين يحتاجون إلى الدعم،

2.12. مرافقة الموتى والجنائز في أقرب دائرة عائلية، حيث لا يجوز أن يتجاوز العدد 15 شخصًا،

2.13. الرياضة وممارسة الرياضة في الهواء الطلق بالقرب من منطقة المعيشة بالإضافة إلى زيارة حديقة التخصيص الخاصة بك على النحو المحدد في قانون حديقة التخصيص الفيدرالي، ولكن فقط بمفردك أو بصحبة شريك حياتك أو مع أفراد أسرته و دون أي تشكيل مجموعة أخرى أكبر من خمسة أشخاص و

2.14. إجراءات لا غنى عنها لرعاية الحيوانات.

في حالة قيام الجهات المكلفة بتنفيذ هذا الأمر بالتحقق من ذلك، يجب إثبات الأسباب ذات الصلة بالشكل المناسب من قبل الشخص المعني. يمكن تحقيق المصادقية على وجه الخصوص من خلال تقديم شهادة صاحب العمل أو بطاقة هوية الشركة أو الخدمة أو من خلال الوثائق الشخصية المصاحبة.

3. يحظر في المستشفيات ومرافق الرعاية الوقائية والتأهيلية زيارة منازل المسنين ودور العجزة والمرافق والمجمعات السكنية للمرضى الخارجيين والمجموعات السكنية للأشخاص ذوي الإعاقة ، والتي يتم تضمينها في نطاق القسم 2 من قانون رعاية الساكنين وجودة السكن. أيهما مشابه للرعاية الطبية في المستشفيات يتم توقيده (المرافق وفقا للفقرة 23 الفقرة 3 رقم 1 و 3 IfSG). ويستثنى من ذلك زيارات أقرب الأقرباء لوحدة رعاية الأمومة والطفولة ووحدات العناية التلطيفية، فضلاً عن زيارات دور الإيواء وزيارات الأقارب المقربين للمساعدة في الموت. يقتصر عدد الأقارب الحاضرين في نفس الوقت على خمسة أشخاص. يجب إخطار إدارة المرافق المذكورة أعلاه أو الشخص المعين من قبلهم بشكل خاص بسلوك الامتثال للنظافة. لا يعتبر الدخول إلى المرافق المذكورة أعلاه للأعراض العلاجية أو الطبية وكذلك الإجراءات الهيكلية في المبنى الذي لا يمكن تأجيله زيارة في إطار معنى هذه اللائحة.

4. بالمناسبة، يُطلب من الجميع تقليل الاتصالات الاجتماعية الجسدية لأشخاص آخرين خارج أسرته إلى الحد الأدنى الضروري للغاية. حيثما أمكن، يجب ألا تقل المسافة بين شخصين عن 1.5 متر.

5. بشأن المسؤولية الجنائية عن التعدي على الفقرتين 1 و 3 من هذا الأمر وفقاً لـ § 75 الفقرة 1 رقم 1 IfSG مشار إليه صراحة.

6. لا تزال الأوامر المشددة من قبل السلطات الصحية المحلية للحد من جائحة كورونا غير متأثرة.
7. هذا النظام العام وفقاً لـ § 28 الفقرة 3 فيما يتعلق بـ § 16 من الفقرة 8 IfSG واجبة التنفيذ على الفور.
8. يدخل هذا المرسوم العام حيز التنفيذ في 23 مارس 2020، 00:00 صباحاً.
5. أبريل 2020، 24.00 ساعة، منتهية الصلاحية.

بقدر ما

- المرسوم العام لوزارة ولاية ساكسونيا للشؤون الاجتماعية والتماسك الاجتماعي المؤرخ 20 مارس 2020 ، أ.ز: 15-5422 / 5 (تنفيذ قانون حماية العدوى - تدابير بمناسبة جائحة كورونا- حظر الأحداث)،
- المرسوم العام لوزارة ولاية ساكسونيا للشؤون الاجتماعية والتماسك الاجتماعي المؤرخ 20 مارس 2020 ، رقم الملف: 58 / 5421.50-33 (إنفاذ قانون حماية العدوى - التدابير اللازمة لاحتواء فيروس كورونا ( SARS-CoV-2 ، COVID -19 )،
- تحتوي على لوائح انحراف، تتوقف هذه عن التطبيق مع دخول هذا المرسوم العام حيز التنفيذ لفترة سريان هذا المرسوم العام.

ينطبق ما يلي أيضاً:

- المرسوم العام لوزارة ولاية ساكسونيا للشؤون الاجتماعية والتماسك الاجتماعي المؤرخ 20 مارس 2020 ، أ.ز: 43-510 / 70 (إنفاذ قانون حماية العدوى - تدابير بمناسبة جائحة كورونا- حظر دخول ورش عمل المعاقون ومقدمو الخدمات الآخرون وعروض التنظيم اليومي)،
- المرسوم العام لوزارة ولاية ساكسونيا للشؤون الاجتماعية والتماسك الاجتماعي من 19 مارس 2020 ، Az: 42-6928 / 20 (إنفاذ قانون حماية العدوى - تدابير بمناسبة جائحة كورونا - حظر الدخول إلى مرافق المرضى الداخليين لرعاية الأطفال والشباب وكذلك مساعدة الاندماج للأطفال والشباب)،
- المرسوم العام لوزارة ولاية ساكسونيا للشؤون الاجتماعية والتماسك الاجتماعي في 20 مارس 2020 ، رقم الملف: 33-58 / 5421.50 (إنفاذ قانون حماية العدوى - تدابير بمناسبة جائحة كورونا- حظر مرافق الرعاية النهارية من الدخول بمعنى الكتاب الحادي عشر من القانون الاجتماعي).

#### التعليمات القانونية

يمكن رفع دعوى ضد هذا الأمر العام في غضون شهر واحد من إخطاره به في محكمة ساكسونيا الإدارية المحلية خطياً، إلى كاتب مكتب المحكمة أو إلكترونياً في نموذج معتمد بديلاً عن النموذج المكتوب.

المحكمة الإدارية في ساكسونيا، التي يقع مقر المدعي أو يقيم فيها، مسؤولة محلياً عن:

- المحكمة الإدارية 'Chemnitz' Zwickauer Straße 56، 09112 Chemnitz

- المحكمة الإدارية في دريسدن، مركز المحكمة المتخصصة، Hans-Oster-Strass 4، 01099 درسدن،

- المحكمة الإدارية في لايبزيغ، Rathenaustrasse 40، 04179 لايبزيغ.

محكمة دريسدن الإدارية، مركز المحكمة المتخصصة، Hans-Oster-Strasse 4، 01099 درسدن، لديها ولاية قضائية محلية للمدعين الذين ليس لديهم مقعد أو موطن في ولاية ساكسونيا الحرة.

يجب أن تحدد الدعوى المدعى والمدعى عليه (ولاية ساكسونيا الحرة) وموضوع الدعوى، ويجب أن تحتوي على طلب محدد. القصد من الوقائع والأدلة التي تستند إليها الإشارة إلى أن القرار المطعون فيه يجب أن يرفق بنسخته الأصلية أو نسخة عنه. يجب أن تكون الدعوى وجميع الدعوى المكتوبة مصحوبة بنسخ للأطراف الأخرى المعنية.

ملاحظة بشأن اللجوء القانوني

- لا يتم التخطيط لإجراء اعتراض ضد الإجراءات الإدارية لوزارة ولاية ساكسونيا للشؤون الاجتماعية والتمايك الاجتماعي. لا يتم استيفاء الحد الزمني للعمل عن طريق تقديم اعتراض.

- لا يُسمح بتقديم طلب تعويض قانوني عن طريق البريد الإلكتروني البسيط ولا يؤدي إلى أي آثار قانونية.

- إذا تم رفع الدعوى إلكترونياً، فيجب أن يتم تزويد المستند الإلكتروني بتوقيع إلكتروني مؤهل للشخص المسؤول أو أن يتم توقيعه من قبل الشخص المسؤول وتقديمه عبر وسيلة إرسال آمنة وفقاً للقسم 55 أ (4) من قانون المحكمة الإدارية (VwGO). وتنتج الأحكام الإضافية المتعلقة بنقل الوثيقة الإلكترونية من الفصل 2 من المرسوم المتعلق بالإطار التقني للمعاملات القانونية الإلكترونية وبصندوق بريد السلطات الإلكترونية الخاصة (قانون المعاملات القانونية الإلكترونية - ERVV).

- بموجب القانون الاتحادي، هناك رسوم إجرائية مستحقة في التقاضي أمام المحاكم الإدارية نتيجة لرفع الدعوى.

## الأرضيات

في 11 مارس 2020، صنفت منظمة الصحة العالمية انتشار فيروس كورونا SARS-Cov-2 المستجد والمرض الناتج COVID-19 على أنه جائحة. انتشار هذا الفيروس هو ضغط ديناميكي وخطير للغاية على النظام الصحي. يمكن توقع زيادة حادة أخرى في عدد الحالات. كما سيزداد عدد الأشخاص المصابين بأمراض خطيرة والذين يحتاجون إلى العناية المركزة وفقاً لذلك.

يقيم معهد روبرت كوخ حالياً الخطر الإجمالي على صحة السكان في ألمانيا على أنه مرتفع. يتأثر كبار السن على وجه الخصوص والأشخاص الذين يعانون من أمراض أساسية موجودة مسبقاً بأمراض شديدة ويمكن أن يموتوا بسبب المرض دون الحاجة إلى أي تدابير علاجية. نظراً لعدم توفر التطعيم أو العلاج المحدد حالياً، يجب اتخاذ جميع التدابير لتأخير الانتشار الإضافي للفيروس. الطريقة الوحيدة لضمان بقاء النظام الصحي يعمل هي إبطاء العدوى بسرعة.

حتى الآن، تم اتخاذ العديد من الإجراءات من قبل حكومة الولاية لتأخير الانتشار. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التدابير على أساس قانون حماية العدوى.

الغرض من قانون حماية العدوى هو منع الأمراض المعدية بين البشر، والتعرف على العدوى في مرحلة مبكرة ومنع انتشارها. وفقا للقسم 28 الفقرة 1 الجملة 1 IfSG، يمكن للسلطة المختصة اتخاذ تدابير وقائية. بموجب القسم 28 الفقرة 1 الجملة 2. 2 يمكن لـ IfSG إلزام السلطة المسؤولة بعدم مغادرة المكان الذي هم فيه أو الدخول إلى أماكن معينة منه حتى يتم تنفيذ تدابير الحماية اللازمة.

بسبب الطريقة السائدة لانتقال السارس CoV-2 (الرذاذ)، على سبيل المثال من خلال السعال أو العطس أو من مرض بسيط جزئياً أو المصابين بأعراض خفيفة، يمكن أن يحدث الانتقال من شخص لآخر. لذلك من الضروري الحفاظ على الاتصالات الاجتماعية الجسدية بين الناس إلى الحد الأدنى.

تعتبر القيود الواردة في الفقرتين 1 و 3 ضرورية للحماية ، وفقاً لحالة المعرفة الطبية ، ولا سيما الفئات الضعيفة من الأشخاص من الإصابة بالسارس - 2 - CoV بسبب العدوى الديناميكية. القيود المذكورة في الأرقام من 1 إلى 3 تأخذ في الاعتبار حماية السكان، لأنها يمكن أن تؤخر على الأقل الانتشار إلى عدد كبير من الناس. إن التأخير الناتج في حدوث المزيد من الإصابات ضروري من أجل عدم التحميل الزائد على نظام الرعاية الصحية والحفاظ على القدرات اللازمة المتاحة لعلاج المرضى، ولكن أيضاً للأمراض الأخرى.

للتبرير بالتفصيل: بخصوص الرقمين 1 و

:3

يجب تقليل الاتصالات الاجتماعية الجسدية إلى الحد الأدنى في المناطق العامة وغير العامة. هذا يجعل مساهمة حاسمة في إبطاء انتشار الفيروس أكثر. لهذا الغرض، يمكن تمديد الأمراض الخطيرة المتوقعة لفترة أطول من الزمن، وبالتالي يمكن منع الحمل الزائد للنظام الصحي. التدبير مناسب وضروري ومتناسب أيضاً. لا توجد وسيلة أخف لتحقيق الهدف المقصود من احتواء العدوى، كما هو موضح أعلاه.

فيما يتعلق بالفقرة 3:

في هذه الحالة، إنه ليس فعلاً للحرمان من الحرية، ولكنه مجرد تقييد للحرية الشخصية للتنقل. لهذا السبب، يُسمح بمغادرة المنزل لأسباب التناسب إذا كانت هناك أسباب وجيهة، والتي تم سردها بالتفصيل في القسم 2. يجب إثبات وجود هذه الأسباب عن طريق عمليات التحقق من قبل السلطات المسؤولة.

فيما يتعلق بالفقرة 3:

نظراً للتطورات والنتائج الحالية ، لا سيما الانتشار السريع للانتشار لفيروس كورونا سارز - 2 - CoV وبمعنى الحد من الاتصالات وقطع الطرق المحتملة للعدوى، خاصة بين الفئات الضعيفة مثل المرضى والمسنين والأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وحظر الزيارات داخل المنشآت المناسبة والضرورية. في المرافق المذكورة، غالباً ما يتم الاعتناء بالأشخاص الذين سيكونون معرضين لخطر الصحة بشكل خاص إذا أصيبوا بمرض جديد. بالإضافة إلى ذلك ، يتم تقليل خطر المرض وفشل الطاقم الطبي أو طاقم التمريض، بحيث يمكن الحفاظ على العملية. في المواقف والمواقف الخاصة بمجموعة الأشخاص المذكورة في القسم 3، مثل الدعم الشخصي للمصابين بأمراض خطيرة

الوصول إلى الأشخاص المقربين بشكل خاص في الحالات الفردية، مع مراعاة سلوك النظافة.

فيما يتعلق بالفقرة 4:

إن التدبير الوقائي الأساسي لمنع المزيد من انتشار فيروس كورونا المستجد (SARS-CoV-2) هو الانخفاض الهائل في الاتصالات الاجتماعية الجسدية.

فيما يتعلق بالفقرة 5:

انتهاك أمر واجب التنفيذ بموجب § 28 الفقرة 1 الجملة 2 IfSG وفقا § 75 الفقرة 1 رقم 1 يعاقب IfSG.

فيما يتعلق بالفقرة 6:

تظل أوامر السلطات الصحية المحلية، التي يتم من خلالها تشديد اللوائح الحالية لهذا الأمر، غير متأثرة، حيث لا يمكن استبعاد وجود مجموعات من الحالات التي لا يشملها هذا الأمر.

فيما يتعلق بالفقرة 7:

كتدبير وياتي، فإن الأمر بموجب القسم 28 الفقرة 3 بالاقتران مع القسم 16 الفقرة 8 IfSG قابل للتنفيذ على الفور. الاعتراضات والاستئنافات ليس لها أي أثر إيقافي.

فيما يتعلق بالفقرة 8:

نظرًا لضرورة الاستعجال، سيصبح المرسوم العام ساري المفعول في 23 مارس 2020، 0.00 صباحًا لأسباب تتعلق بالوضوح القانوني، يشار إلى أن أحكام المراسيم العامة المذكورة في القسم 8 والتي تتعارض مع هذا المرسوم ستتوقف عن التطبيق.

درسدن 22 مارس 2020

وزارة ولاية ساكسونيا للشؤون الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

وزير الدولة بئرا

كوبنغ